الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الاقتصاد والسياسة

عبد الحليم فضل الله

مدخل: السياسة والاقتصاد : تبادل التبعية

لم يكن الاقتصاد اكثر اقتراباً واندماجاً بالسياسة مما هو عليه اليوم، فقد بات المصدر الأهم لصناعة السلطة، وتقرير موازين القوى داخل الأمم وفيما بينها، ومع انه لم يغب عن مثل هكذا دور،فإن أهدافه تلقى الآن دعماً متمادياً من الساسة ومالكي القرار الدولي، ويحظى بقدر أكبر من التحكم بالمسارات الداخلية للدول والمجتمعات .

وفي عالم الثروات الهائلة والشركات العملاقة الذي نعيش ، تضاءلت سيطرة الشعوب على مصائرها، وكذلك هو أمر الإنسان الفرد، وغدا إمساك الحكومات بزمام المبادرة والقيادة في بلدانها في أدنى مستوياته، وحتى تلك الدول، التي تظن أن الشرعية السياسية فيها مستمدة فقط من الشعب، وأنّ خياراتها مرهونة بإرادته، تقف عاجزة أمام سطوة الرأسمال الاحتكاري، ونفوذ الوحدات الاقتصادية الضخمة المتزايد، تلك التي بمقدورها في أي وقت ومكان، التلاعب الخفي بقواعد الديموقراطية، وإملاء إرادتها حتى على اكثر البلدان اقتداراً وقوة .

هذا التبدّل الحاد في اتجاه التبعية بين السياسة والاقتصاد، لصالح الأخير، أوجد إطاراً جديداً للعلاقات الدولية، وانعكس بعمق على السياسات العالمية . ففي قمة أولويات عمل السفارات الاميركية في العالم مثلاً، الدفاع عن مصالح الشركات الأميركية الكبرى، ويظهر سفراؤها في بعض الأحيان، كممثلين تجاريين أثناء بحثهم عن فرص استثمار جديدة، ولا تتردد دول الغرب عن شن حملات سياسية ضارية لانتزاع تنازلات اقتصادية، بل قد يصل بها الأمر في سبيل ذلك إلى تحريك التوتر وإيقاد نيران الحروب.

هذه المفاعيل المعاصرة لتبعية السياسة للاقتصاد، هي ثمرة تطورات تاريخية في مسارين ،مسار الوقائع الاجتماعية والاقتصادية، ومسار الفكر الاقتصادي ، ورغم انفصالهما الظاهري، فإنهما يترابطان بعمق، حيث لا تخفى الصلة الوثيقة ما بين المدارس الاقتصادية والظروف المتمايزة

والخاصة لمجتمعاتها، كما أن التطورات التاريخية غالباً ما حركت إلى جانبها تيارات فكرية، عبرت وبشكل غير واع، عن مصالح الأوطان التي تنتمي إليها.

وعلى الصعيد العالمي، تكتب الهيمنة لذلك الفكر الاقتصادي، الذي يحقق أهداف أقوى الدول، ففي القرن الثامن عشر أطلقت بريطانيا فكر تحرير التجارة الخارجية ، كتعبير ضمني عن تفوقها في المنافسة على سائر الدول . وها هي الولايات المتحدة اليوم في الموقف نفسه، تضع العالم بين خيارين إما العزلة، أو الانخراط في نظام عالمي ، عماده نزع الحواجز المعيقة لحركة السلع، وهدفه تمكين الشركات المتعددة الجنسيات ، من الوصول إلى أي مكان في العالم من دون عقبات .

أولاً : من الاقتصاد السياسي إلى الاقتصاد الرياضي :

برز الاقتصاد في البداية، كواحد من العلوم الاجتماعية، التي تتسم قوانينها بالنسبية والتغير ، وتميز بارتباطه بالسياسة، حيث ذاع اعتباره من الفروع العلمية التي تساعد صانعي القرار على اتباع سياسات، تؤدي إلى الاستقرار، وتراكم الثروة، وتساهم أيضاً في حسن إدارة الممتلكات وتنظيم تداول المداخيل ، وقد تمسك الاقتصاديون في المراحل الأولى بأولوية المصلحة العامة على سواها، وآمنوا بإمكانية تكييف القوانين والقواعد الاقتصادية مع أهداف المجتمع واحتياجاته .

لكن اتجاهاً آخر، برز وتنامى فيما بعد، واستفاد من تزايد قوة الرأسمال الخاص، وتفاقم الميل الاحتكاري في الاقتصاد الرأسمالي ، ليؤكد على حتمية ونهائية القوانين الاقتصادية، وضرورة إعادة صياغة أهداف المجتمع وغاياته واحتياجاته ونظمه، كي تتفق مع هذه القوانين .

استند هذا الفريق إلى هيمنة المنهج الرياضي على التحليل الاقتصادي، وخصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين، وقت ساد الاعتقاد أن الاقتصاد علم متكامل غير خاضع لظروف الزمان والمكان ، وتغير المجتمعات وتبدل ميول الأفراد شأنه في ذلك شأن العلوم الدقيقة والبحته (رياضيات، فيزياء ،كيمياء ...).

مع انهيار الاتحاد السوفياتي ، واختفاء الاشتراكية الشيوعية، الخصم الأيديولوجي للرأسمالية، تحررت هذه الأخيرة من قيود المنافسة التي أملت عليها في السابق اعتدالاً وتوازناً ما في تناول قضايا المجتمع وطبقاته، فتطور الاتجاه الرياضي المشار إليه وترسخت جذوره، لتجري صياغته في إطار نظري محدد وقاطع، هو ما يعرف بالليبرالية الجديدة (النيوليبرالية). وبات العمل على حل المعضلات، وتلبية الاحتياجات وتنمية حال الاستقرار والازدهار ، يجري بمعزل عن الخصوصيات

التاريخـــية والذاتية لكل مجتمع، ومن خلال قوانين صارمة، معبر عنها بمعادلات رياضية، على أمل تطبيقها في كل مكان وتعميمها على سائر الدول والاقتصاديات، دون تمييز .

هذا التنميط للاقتصاد قلل من طابعه الإنساني، وأضفى عليه مسحة كئيبة وقاسية نجد لها العديد مـــن الأمـــثلة والانعكاسات في عالم اليوم. فقد تراجع إلى أدنى حد عدد الاقتصاديين المبالين بقضايا العدالة والصالح العام والتنمية ، والقضاء على الفقر، باعتبار أنها مخلفات معزولة ومستهجنة لمراحل فكـــرية بـــائدة، ويجري يومياً التبشير بضرورة كف يد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، في مقابل إطلاق يد الشركات الكبرى والقوى الاقتصادية المهيمنة والتكتلات الضخمة، حتى ولو سحقت تحت أقدامها أفقر الطبقات، وأحوجها للمساندة.

وتقـود التغـيرات السياســية الهائلة التي عرفها العالم في عقديه الماضيين إلى إحياء الفكر الاقتصـــادي الليبرالي وتكريسه، الذي يتمحور حول مصالح الأفراد ويهمل مصلحة الجماعة، ويطلق حـــبل الحـــرية الاقتصـــادية علـــى غاربه، مفترضاً في ذلك،الانصياع للقوانين الاقتصادية الحاكمة والمحســـوبة بدقـــة.والنتيجة .. خلل فادح في توزيع الثروات وتقاسم الدخول والثروات داخل الدول وفيما بينها، وتفاقم ظواهر الفقر، وتراجع التنمية في دول العالم الثالث، ناهيك بالتدمير الهائل للأخلاق الاقتصـــادية، وتفســـخ التقالـــيد العريقة ، التي كانت تحول دون تحوّل نظام الحرية الاقتصادية، إلى رأسمالية احتكارية متوحشة .

ثانياً : تطور الفكر الاقتصادي ، المدارس الاقتصادية : التقدم في طريق دائري :

قـــبل الاســـتعراض الموجز للمدارس الاقتصادية الاساسية ، التي تمثل العلامات الفارقه لكل مرحلة من مراحل تطور الفكر الاقتصادي، لا بد من التنويه بالحقائق التالية :

١- إن الفكـــر الاقتصادي هو نتاج زمانه ومكانه ، ولا يمكن النظر إليه بمعزل عن الوقائع التي يحاول تفسيرها.

٢- لا يعني التعاقب الزمني لولادة المدارس الاقتصادية، أن الفكر الذي واكبها تحرك على مسار ثابـــت يـــتقدم باطراد ، فلطالما ألجأت التطورات الاجتماعية والسياسية أممها ، إلى استعادة مقولاتها السابقة والتاريخية ، أو إلى اعتماد خليط هجين من السياسات والتصرفات الاقتصادية الملونة بميول فكرية متنافرة .

٣- سنكتفي في هذه العجالة ، بمحاولة تسليط الضوء على القضايا الاساسية في النقاش الاقتصادي، ولا سيما منها تلك المرتبطة بمفاهيم تتصل في آن بالاقتصاد والسياسة .

وقبل البدء باستعراض الأفكار الأساسية لأهم المدارس، ابتداءً من عصر النهضة الأوروبي ، لا بد من الإشارة إلى أسبقية متقدمة للعالم العربي ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي ،ويعتبر في مقدمته الشهيرة، الرائد الأول لعلمي الاجتماع والاقتصاد .

أ- المرحلة الماركنتلية (الرأسمالية التجارية):

تركت التطورات العلمية والاكتشافات الجغرافية، التي حققتها أوروبا مع بداية النصف الثاني للألفية الثانية، بصمات عميقة على حضارتها، إلا أن تأثيرها الأعمق أنصب على إعادة تكوين الإنسان الغربي وفق أسس جديدة، شملت النظرة للحياة -بما فيها الإقتصادية- وبث روح النقد، ومراجعة المسلمات المتوارثة، وقد تضافرت فلسفات عصر النهضة على إحداث فجوة عميقة الغور في العقل الغربي، الذي بات أكثر استعدادا لتلقي الجديد وخوض تجربة مختلفة.

البنى الاقتصادية والاجتماعية بدورها، سارت في طريق الاضمحلال، حيث أنهار الاقتصاد الإقطاعي أمام طبقة التجارة الناشئة (الطبقة البرجوازية) المستفيدة أيما استفادة من كثافة حركة التبادل، بين الشرق والغرب في العالم القديم، وخصوصا على أثر الحروب الصليبية، وبين أوروبا والعالم الجديد المكتشف. وقد رافق ظهور هذه الفئة الإجتماعية "بروز عقلية جديدة في تحديد الحسابات وتقدير الربح بموجب نمط جديد ساعد في إعطاء أهمية لا يستهان بها لتكوين الثروة، بعد أن نبذتها طويلا قيمّ النبالة، والمبادئ المسيحية الرائجة في ذلك العصر، التي بالغت في الربط بين السعي إلى المكسب وبين النفعية المنسوبة دائما إلى أحقر الطبقات.

على أنقاض الإقطاعية، قامت دول قوية نسبيا ذات سلطة مركزية، وعلى أنقاض الأخلاق الاقتصادية التي امتثلت دائما "لقاعدة الربح العادل والثمن العادل"انبثقت أخلاق بديلة جاهرت لأول مرة ودون مواربة في البحث عن الأرباح والثروة. إلا أنها أوغلت بعيدا عن أي اعتدال، في التقاسم غير المتوازن للموارد بين الأفراد وبين الأمم.

لقد جرى الانتقال في ذلك، من فكرة وجود عدالة أعلى من عدالة السوق التي بوسعها فرض حد أدنى للأسعار والأرباح، إلى فكرة تشجع قدرة التجار على تحقيق مزيد من الأرباح خارج أي منافسة حقيقية، في ظل رعاية وحماية الدولة. ويومئ ذلك، إلى التسليم بتطابق المصلحة القومية، مع مصلحة هذه الفئة تحديداً.

هكـذا يظهر بجلاء، أن تدعيم سلطة الدولة الحديثة، وهي عملية لم تكتمل حتى توحيد إيطاليا عام ١٨٦١ ساعدت على بناء حلف حقيقي بين سلطة الدولة ومصالح التجار، أسس للمدرسة التجارية، وهي مدرسة عملية ركزّت مبادئها من دون رواد، واستقرت على المناداة بالسياسات التالية :

- السـعي إلـى تجمـيع الفوائـض الناجمة عن التجارة مع البلدان الأخرى وعن استغلال المسـتعمرات، بغـرض خلق ميزان تجاري إيجابي. بتعبير آخر جعل التدفق الداخل من الذهب والفضة (العملات الرائجة في ذلك الزمن) اكبر من التدفق الخارج.
- حـث الدولة على التدخل، وتقييد حركة التجارة، عن طريق رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ودعم الصادرات.
- منح الاحتكارات، داخل الدول وفي المستعمرات، وحماية الدولة لها.
- تشجيع الصناعة المحلية للمساهمة في اجتذاب مزيد من الذهب والفضة إلى الداخل.
- تنظيم الاستهلاك، للحد من تدفق الواردات و المحافظة على مستوى منخفض للأجور.

ب- المدرسة الفيزيوقراطيه (الطبيعية) :

انبثقـت هـذه المدرسـة في فرنسا، من رحم توليفة اقتصادية اجتماعية فكرية، ميزت فرنسا أيديولوجـيا عـن محـيطها، لتثبيت من جديد العلاقة الجدلية أو السببية ، بين النظرية الاقتصادية ، والحقـائق الخاصة بكل مجتمع .ففي النصف الثاني من القرن الثاني عشر، كانت الزراعة في فرنسا بخـلاف مـا هـو عليه الحال في أوروبا، ذات مكانة معتبرة بين القطاعات، رغم تنامي الرأسمالية التجارية فيها، وكان لطبقة الملاك خطوة سياسية جعلتها اقرب إلى السلطة، وذات أسبقية اجتماعية،

تقـوم هذه المدرسة إذاً، على إعلاء شأن الزراعة، وتمتاز بأنها، أول من وضع أسس العلم الاقتصـادي ويعـود الفضـل فـي ذلـك إلى الطبيب الفرنسي فرنسوا كيناي مؤلف كتاب الجدول الاقتصادي.

ويعتـبر مـبدأ الناتج الصافي، الأساس التطبيقي لدى الفيزيوقراط، إلا أن المبدأ الآخر" النظام الطبيعـي" هو الإضافة الأصيلة والاهم التي تقدم بها هؤلاء، فقد مهدت فيما بعد الطريق أمام إرساء قواعد الحرية الاقتصادية .

تعتقد هذه المدرسة بوجود نظام طبيعي إلهي ، يحكم التصرفات والعلاقات بين الأشياء، ومن الحكمة بمكان، ان يسعى الإنسان إلى اكتشاف قوانين هذا النظام بدلاً من العبث به . ولكي تتحقق هذه "الخطة الإلهية " يكفي احترام حرية الأفراد، وعدم التعرض لحقي الملكية والعمل، بحيث تتفق مصلحة كـل فرد مع مصالح الآخرين، أي مع المصلحة العامة، في إطار النظام الطبيعي،ليخرج الفيزيوقراط

بأشهر عبارة أصبحت فيما بعد اقصر تعريف للرأسمالية،" دعه يعمل، دعه يمر " , (laisser passer laisser faire)

أمـــا خلاصـــة المـــبدأ الآخر "الناتج الصافي" فهي اعتبار الزراعة القطاع المنتج الوحيد في الاقتصاد، والمصدر اليتيم لتكوين الثروة.

ج- المدرسة التقليدية الإنكليزية؛ الرأسمالية:

مع العالم الإنكليزي الشهير آدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠ م)،مؤلف كتاب"ثروة الأمم " ، خطا الفكر الاقتصادي خطوته الحاسمة، باتجاه تأسيس علم الاقتصاد الحديث ، وبلورة نظرية متكاملة هي الأولى من نوعها. هذه النظرية هي محاولة رائدة لتفسير العلاقات الاقتصادية، إنطلاقا من التطورات الهائلة التي مثلها كل من: الثورة الصناعية، أواخر القرن الثامن عشر، والإسهامات الفلسفية المتراكمة، التي ركـــزّت علـــى تقديس حقوق الأفراد وترسيخ مفهوم الحرية الفردية والسياسية. ويعتبر مبدأ المنافسة، صدى مباشرا لهذا المفهوم .

تركز هذه" المدرسة " على دور المصلحة الذاتية، في تحريك الدوافع الاقتصادية لكنها ترى في المقابل بأن يداً خفية تحفّز الإنسان لتحقيق الخير العام أثناء سعيه إلى تعظيم ربحه ، ويقصد باليد الخفية هنا، وهو مصطلح رائج الاستعمال ، قوى السوق وآلياته .

لقد طور الكلاسيك فكرة الحرية الاقتصادية، التي أطلقها الفيزيوقراط، ونفوا وجود حاجة لأي دور تدخلـــي للدولة، من أجل توفير التطابق بين الصالحين العام والخاص، ما دامت يد السوق الخفية تـــتكفل بذلـــك ، إلا انهـــم بخلاف المدرسة الطبيعية، ساووا بين القطاعات الاقتصادية، دون تفضيل جوهـــري لأي مـــنها. وإن كانـــت نظرية القيمة والثمن التي خرجوا بها، تأثرت بالتقدم الواسع الذي عرفته الصناعة .

وتتجسد أركان الرأسمالية التقليدية في التالي :

- الدعـــوة إلـــى حـــرية الـــتجارة الداخلية والخارجية، كإطار رئيسي للسياسات العامة، مع استثناءات محسوبة لأغراض المصلحة القومية.
- معارضة الاحتكارات والامتيازات من أي نوع، وكذلك التكتلات والاتحادات بين المنتجين أو العمال .
- اعتبار الدولة تاجراً سيئاً، ورفض تدخلها المباشر في النشاط الاقتصادي، على أن ينصب اهـــتمامها، علـــى أداء وظائفها الحقيقية، أي على تلك الجوانب التي تحركها حوافز الربح

ولا تستدرج إليها الرأسمال الخاص، كالدفاع والقضاء والأمن، والمشروعات العامة الكبرى.

د- الاشتراكية الماركسية :

أرخت الرأسمالية ظلالاً قاتمة على التجربة الاجتماعية في أوروبا، عندما اكتفت بتفسير وإضفاء الشرعية على الوقائع التي انتهت إليها الثورة الصناعية، من تفاوت طبقي وبؤس لف شرائح شعبية واسعة. ولم تلق آلام العمال أي التفاته من الاقتصاديين الكلاسيك، باعتبار أن سوء حالهم هو من الاثمان التي لا مناص من قبولها، في الطريق إلى التقدم والثروة، ومراكمة الرأسمال.

في دوامة هذا التخبط الاجتماعي، تلاشت وعود الازدهار والرفاه السخية، كما أن الامتثال المتطرف، لمبدأ الحرية الاقتصادية، ولسيادة القوانين الطبيعية، لم يمنع حدوث أزمات اقتصادية حادة ومتتالية انتهت بما يعرف بالكساد الكبير أواخر عشرينات القرن المنصرم .

لم تتأخر المراجعات النقدية للمذهب الرأسمالي التقليدي عن الظهور، لتتطور وتتصاعد مع اكبر انشقاق ظاهر في الفكر الاقتصادي الغربي، أحدثته الاشتراكية الماركسية، أو الاشتراكية العلمية كما يسميها أصحابها. وقد أعقبت عقوداً من التشكيك بسلامة منطلقات وفرضيات مذهب الحرية الليبرالي.

تنظر الماركسية إلى الصراع الطبقي على انه الأساس في التطور الاجتماعي وتفترض أن طرفا هذا الصراع، هما طبقة العمال (البروليتياريا) التي لا تملك من وسائل الإنتاج إلا قوة عملها من جهة والطبقة البرجوازية المالكة للرأسمال من جهة ثانية، والتي تعمد إلى استغلال ومصادرة القسم الأكبر من القيمة المضافة الناجمة عن قوة العمل .

ويشكل التفسير الاقتصادي للتاريخ، الركيزة المنهجية للماركسية،التي تعتبر أن وسائل الإنتاج المادية هي البنية التحتية ، التي يؤثر تطورها على البنية الفوقية المكونة من منظومة الأفكار والمؤسسات، وعلاقات الإنتاج، وتعتقد الماركسية أيضا بان التطور التاريخي الحتمي،سيقود المجتمعات البشرية إلى الاشتراكية والشيوعية .

التجربة السوفياتية، هي التجلي الأول لأفكار ماركس، إنما في إطار تطبيقي لم يستطع تمثل جوانبها الفكرية والنظرية كاملة. لينين هو المهندس الفعلي للنموذج، مع أن تقلباته ذهبت به مع الزمن بعيداً عن التطبيق الأول .

ويمكن وصف الاشتراكية ، بأنها نظام السيطرة الشاملة للدولة، على وسائل الإنتاج وعلى السياسة والاجتماع في آن، باسم طبقة العمال. بخلاف ذلك السلطة فيها كانت محتكرة فعلاً،من قبل

طبقة هجينه اجتمعت تحت مظلة ايديولوجية هي الحزب الشيوعي، ولم يكن العمال في نهاية المطاف، سوى بعض ضحايا هذه السلطة، لكن بعد أن تمكنت من تعميق البؤس وتعميمه إلى ابعد الحدود. وقد تلاشـــت فـــي مهـــب السياسة والنزاعات والمصالح، ومتطلبات الحفاظ على السلطة،المبادئ الأصيلة للماركسية، التي حصرت اهتمامها بالعمال وتوجهت بالخطاب إليهم دون سواهم .

ثالثاً : خلاصة حول النظم الاقتصادية :

النظام الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان .

ويمكن التمييز بين النظم بالإجابة على الأسئلة التالية :

- من الذي بيده المبادرة في الحياة الاقتصادية ،القطاع العام أم القطاع الخاص ؟
- ما هو الهدف من النشاط الاقتصادي وما هي الغاية منه ؟
- ما هي الوسائل لبلوغ الغايات ؟
- ما هي البنية القانونية للنشاط الاقتصادي ؟

وبناء على ذلك، نستعرض باقتضاب المبادئ الأهم للنظم الاقتصادية المعاصرة .

أ- **النظام الرأسمالي (نظام السوق)** : ويرتكز إلى المبادئ التالية:

- مبدأ الحرية الاقتصادية : ويتفرع عنه حرية التعاقد، وحرية الإنفاق على السلع والخدمات وحرية العمل وحرية الاستهلاك .

-حـــرية الملكـــية: وهـــو حق أصيل إنما نسبي، إذ يخضع لبعض القيود، كحق الدول بنزع الملكية في سبيل الصالح العام، وحقها في فرض شروط على استغلال الملكيات الخاصة .

- قوانين السوق هي الأساس في الإنتاج والتوزيع .

هـــدف النشـــاط الاقتصـــادي فـــي النظام الرأسمالي، إتاحة الفرصة للأفراد لتعظيم الربح والاستهلاك، أما الدافع والمحرك له، فهو تحقيق المصلحة الخاصة .

ب- النظام الاقتصادي الاشتراكي (النظام الموجهً)

يقوم هذا النظام على العناصر التالية:

- التأمـــيم الشامل لوسائل الإنتاج على اختلافها، وتغليب الملكية العامة في المجتمع على الملكية الخاصة، التي يتبقى لها هامش ضئيل هو تملك السلع الاستهلاكية(على أمل أن يسمح التطور الاجتماعي بإلغاء هذا الحق أيضاً).

- اعـــتماد التخطـــيط الاقتصـــادي الشامل كبديل لآليات السوق، حيث ينعدم تقريباً تأثير الأسعار في التوزيع والإنتاج .
- حـــق الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية، هو حق شامل،وزيادة نفوذها إلى أقصى حد هو الوسيلة المعتمدة في تحقيق أهداف النشاط الاقتصادي، حيث تتحكم بتخصيص الموارد، وتسيطر على قنوات الإنتاج والتوزيع .

الهدف النظري للنشاط الاقتصادي، في الاشتراكية،تحقيق المصلحة الجماعية مع إهمال عامل الربح المادي وحافز الربح الخاص.

يـــرى الماركسيون، بان الاشتراكية هي الحلقة الانتقالية، إلى الشيوعية،التي تقضي بإلغاء الملكـــية الخاصـــة بنوعـــيها: ملكية وسائل الإنتاج، وملكية أموال الاستهلاك والاستعمال الشخصي، عملاً بمبدأ "من كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته".

ج- النظام الاقتصادي الاسلامي :

الـــنظام الاقتصادي الإسلامي هو واحد من البدائل المعاصرة،للأنظمة الاقتصادية السائدة إزاء عجـــزها وقصـــورها عن احتواء المشكلة الاقتصادية، وتأمين قدر ما من التكافؤ بين عنصري التقدم والنمو من جهة والعدالة والتوازن الاجتماعيين من جهة أخرى.

المبادئ الأخلاقية التي يبشر بها الإسلام، ناهيك بتشريعاته،تملا فراغ النظم الأخرى، إذ تعمل علـــى توســـيع مفهوم الدوافع التي تحرك النشاط الاقتصادي للأفراد لتكون ليس جزءا فقط من سعيهم الـــدؤوب لتحقـــيق مصالحهم الخاصة، بل أيضاً إحدى نتائج الربط بين علاقة الإنسان بأخيه الإنسان وبالطبيعة من جهة، وبين علاقته بالغيب والله سبحانه وتعالى من جهة أخرى.

على أن التحديد النهائي للنظرية الاقتصادية في الإسلام، يتنظر بلورة نهائية للتجربة، فلازال التطبـــيق جزئياً ومحدوداً في بعض الدول، ولم يبلغ بعد مراحله المتقدمة ، في دولة كجمهورية إيران الإسلامية ، ومن المبكر بعض الشيء فيها، الحديث عن نموذج اقتصادي متكامل .

لكن ذلك لا يمنع تحديد العناصر الأساسية لهيكل الاقتصاد الاسلامي والتي تتجسد في التالي :

- مـــبدأ خلافة الإنسان لله على الأرض، ويعني هذا المبدأ ضرورة تقيد المجتمع البشري بقـــيم هذه الخلافة أثناء استغلاله للموارد وتوزيعه للدخول والثروات والسلع، وبالتالي فإن تفويض الإنسان سلطة الإشراف على الطبيعة، مقيّد بمدى احترامه لمبادئ العدالة والتكامل والاعتدال المقررة إلهيا.

- مـــبدأ الـــتوازن فـــي توزيع الملكية بين العام والخاص، أي أن للدولة حيِّزها الذي لا يتضارب مع حقل الأفراد.قواعد الملكية في الإسلام تستند إلى: الحق الطبيعي (تملك الأفراد)، الصالح العام (تملك الدولة) وتحقيق أهداف النشاط الاقتصادي.

مـــبدأ الحرية الاقتصادية، المحددة بضوابط الشرع، وبرؤية الإسلام لدور الاقتصاد في المجتمع، حيث أن حق الدولة(ولي الأمر) في التدخل حق أصيل .

مـــبدأ العدالـــة الإجتماعية كأحد أسس توزيع الثروة في المجتمع الاسلامي، وذلك على قاعدة التكافل العام والتوازن الاجتماعي، التي لا تهمل حق الأفراد في جني ثمار جهودهم .

مـــبدأ العمـــل كأســـاس للثروة والتملك، ويفسّر هذا المبدأ تحريم الإسلام لضروب من المكاسب كالربا ومال المقامرة، والسلب والنهب، ناهيك ببعض ألوان الاحتكار، وجميعها منافع من غير جهد .

أمـــا هـــدف النشاط الاقتصادي في الإسلام ، فهو التحقيق المتزامن للمنفعتين العامة والخاصة، وقيادة المجتمع نحو التكامل المادي والمعنوي .

رابعاً: السياسات الاقتصادية: قضايا أساسية:

١- **الحماية والتبادل الحر:** شغلت مسألة إطلاق حرية التجارة الخارجية أو تقييدها، حيزاً كبيراً مـــن النقاش الاقتصادي، وهي الى اليوم إحدى البنود غير المستقرة وغير المحسومة، في جدال السياسات الإقليمية والدولية .

٢- وغالـــباً مـــا تعـــتمد الـــدول فـــي تقييدها لحركة الصادرات والواردات على الرسوم الجمركـــية،التـــي تحد من تدفق السلع المستوردة . وتهدف السياسات الحمائية عموماً إلى حماية الإنتاج المحلي وتقليص التحويلات من العملات الصعبة إلى الخارج، وتغذية حساب الخزينة بمزيد من الإيرادات .

٣- ومـــنذ الـــثورة الصـــناعية وحتى الآن، لم تستقر السياسات الدولية بعد، على أي من خياريّ الحماية أو الحرية، تبعاً لتغير مصالح أقوى الدول، فمع الثورة الصناعية، كان من مصلحة إنكلترا – كما سبقت الإشارة – تحرير التجارة الدولية، لأنها آنذاك الأكثر حداثة وتصـــنيعاً، ومـــا أن تحول مجرى المنافسة الدولية لغير صالحها، حتى ارتدَّت إلى تبني سياسات حمائية صارمة.

الولايـــات المتحدة الأميركية، تتشدد اليوم في الدعوة الى تحرير التجارة العالمية، وفي نشـــر تقالـــيد الليبرالية الاقتصادية، لكنها كانت طوال القرن العشرين، تعود تكراراً إلى اتباع

سياســـات حمائـــية، عندما تلمس ميل ميزان التبادل لصالح الأطراف الأخرى. وتمثل منظمة الـــتجارة العالمـــية (wto) الأداة المؤسســـية ،للسياســـات التي تسعى أميركا إلى تعميمها، وخصوصـــاً لناحية تفكيك الحواجز الجمركية ، وتدمير أنظمة الحماية، ولا يهم بعد التأكد من تحقـــيق أهـــداف أقوى الدول ما ستجره هذه السياسات من خسائر باهظة على الدول النامية، نتيجة تدهور مكانتها في سلم المنافسة الدولية .

٢- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي :

فـــي أوج الثروة الصناعية ، التقت مصالح الطبقات الرأسمالية الناشئة، على تحييد الدولة عن أي تدخل أو مشاركة فعّالة في الحياة الاقتصادية،إذ بدا أن الرقابة الحكومية ، ستقلص الهامش الواسع للمبادرة والتصرف الذي تحظى بها ، في مقابل الأطراف الأخرى المشاركة في عملية الإنتاج، وعلى وجه التحديد في مقابل العمال .

وقد عكست أفكار الكلاسيك ، كما سبقت الإشارة، ظروف المرحلة التاريخية هذه، المبنية على تحالف الرأسمالية والحكومات، عندما دعت إلى أقصى انسحاب للدولة من الشأن الاقتصادي ، باعتبار أن تدخلها يشوه آلية عمل الأسواق ، فيما تكفل هذه الالية بنظرهم أمثل توزيع للموارد .

لـــم يـــدم الصمت طويلاً، فقساوة العيش التي كابدتها الفئات الفقيرة ، وتعاقب الأزمات على الـــنظام الرأسمالي الناشئ بخلاف مزاعم الاستقرار المنتظرة في ظله، حدت بالعديد من الاقتصاديين إلـــى مـــراجعة الموقـــف من دور الدولة، ودعوتها مجدداً للإضطلاع بدور ناشط ، مراقب ومصحح للنشاط الاقتصادي .

ومنذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين ، تقدمت مدرسة التدخل ، وفرضت نفسها على النظام الرأسمالي، لتصل إلى إرساء دعائم ما يعرف بدولة الرفاه وذلك تحت تأثير عاملين:

- عـــامل اقتصـــادي/ نظـــري : تمثل في الفكر الكينزي ، نسبة إلى العالم الاقتصاد الشهير مايـــنارد الـــذي رأى فـــي الكساد الكوني الكبير(١٩٢٩) دليلاً حاسماً على فساد مبادئ المدرســـة الكلاسيكية وفشل الرهان على السوق في إجراء التصحيحات اللازمة في الوقت المناســـب . وقـــد صاغ كينز وفق هذه الرؤية نظريته المعروفة ، التي تمنح الدولة دوراً حاسماً في ترسيخ الاستقرار عبر استعمال سياساتها المالية (الموازنة العامة) في التدخل الناشط في الحياة الاقتصادية .

- عامل سياسي موضوعي :

برز هذا العامل مع قيام الاتحاد السوفياتي ، وتزايد حجم الكتلة الاشتراكية التي تتبع نظـــام الاقتصـــاد الموجـــه. ومـــنذ البداية ، شكلت دول هذه المجموعة مثالاً مقلقاً للنظام الرأسمالي ، نظراً إلى ما توفره للسكان والعمال من تقديمات اجتماعية وشبكات أمان ممتدة (بمعـــزل عـــن أن ذلـــك كان ذلك كان على حساب تدهور الإنتاجية والدخول) ما هدد جهودها الهادفة إلى مكافحة انتشار الشيوعية .

وقـــد حث هذا التهديد دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية على زيادة جرعة التدخل الحكومي لأغراض اجتماعية.

مع انهيار المعسكر الاشتراكي أوائل التسعينات، جرى الانقلاب برعونة على الفكر الكيـــنزي، وأخذت الدول الرأسمالية تباعاً تتخلى عن دولة الرفاه، في عودة غير معلنة أو مـــنظمة، إلى ليبرالية القرن الثامن عشر. وفي نهاية القرن العشرين واوائل الألفية الثالثة، باتـــت الدول مدعوة إلى تبني النسخة الجديدة للفكر الليبرالي، دون نقاش ودون أدنى تذمر مما ستجره عليها من صعوبات .

أمـــا الشـــق التنفـــيذي، من عملية تكريس النموذج الاقتصادي الجديد، فتتعهدها ثلاث مؤسســـات، هي البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتبذل هذه المؤسســـات قصارى جهدها، في إحداث قطيعة مع الماضي القريب، (حيث كان للدولة في الاقتصاد حضور ملموس) من خلال تسيير السياسات التالية:

أ- : الخصخصـــة: التـــي تعنـــي تحويـــل ملكـــية عامة، من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص،ومع أنَّ القطاع العام، سجَّل فشلاً استحق معه أن يكون عرضه للمراجعة والتقييم، واعادة النظر، إلا أن خصخصة مرافق حيوية كالكهرباء والماء، والطرق ... ،سيزيد من المشـــقة التـــي تحملهـــا المجـــتمعات الفقيرة. وفي إقتصادات غير مراقبة بعناية، تؤدي الخصخصة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، كما هو متوقع في دولة كلبنان .

ب-التخلـــي عـــن "دولـــة الـــرفاه": تعنـــي دولة الرفاة، توافر شبكات واسعة من الأمان الإجتماعـــي، تكفل الحد من معاناة الفئات الشعبية أثناء الأزمات، وتوفر لها دائماً الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والسلع، مجاناً أو بثمن عادل. وتقود عوامل متشابكة الدول إلى الخـــروج من سياساتها الاجتماعية هذه، أهمها فيما يعود إلى العالم الثالث، وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الجاهزة، لعصر النفقات والتخلص من عجوزات المالية العامة، مهما كان لسياسات التقشف من ضحايا.

ج- الاحتكام إلى آليات السوق، واقتصار وظيفة الدولة، على المراقبة عن بعد، بصلاحيات محدودة، الهدف من ذلك هو طمأنة الشركات الكبرى، والرساميل الضخمة الى أنها بمنأى عن التأثر بالسياسات العامة، بعد أن يتم تخفيض حضور هذه الأخيرة في الأسواق إلى أدنى حد.

ويقصد من وراء تهميش الحكومات السياسات الحكومية، أيضا الفصل بين الشأنين الإجتماعي والاقتصادي، باعتبار أن ترك حبل السوق على غاربه، سيطيح أولاً بالأهداف الاجتماعية، التي ينظر إلى تحقيقها غالباً، من خلال المبادرات الحكومية .

٣-**التنمية الإقتصادية:** يكثر استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية، إبان البحث في أزمات العالم الثالث، الذي يضم الدول ذات الدخول المتدنية، والرفاهية المفقودة. تهدف التنمية الاقتصادية إلى أحداث تغيير هيكلي في النشاط الاقتصادي، بما يضمن تحقيق زيادة مستمرة في الداخل الفردي الحقيقي، وتحسناً في المؤشرات الاجتماعية للخروج من وضعية التخلف . ويقصد بالتخلف، تلك الظاهرة، التي ترافقها المؤشرات التالية :

أ – انخفاض قياسي في مستوى المعيشة، وهذا يعني: تدني متوسط الدخل الفردي، انخفاض العمر المتوقع، معدلات عالية لوفيات الأطفال، تفشي الأمية .

ب- انخفاض مزمن في إنتاجية العمل، ويعزي هذا الانخفاض إلى : ظروف العمل، ندرة الرساميل تخلف التكنولوجيا، قصور قيم العمل والمبادرة، وضعف التأهيل العلمي للعمالة، ويؤدي تردي الإنتاجية، إلى نقص متراكم في ثروات الأمم، نتيجة الاستغلال الجزئي للطاقات الإنتاجية المتوفرة.

ج- ارتفاع معدلات النمو السكاني قياساً إلى النمو الاقتصادي، فتزداد معها نسبة الاعالة، وتتدهور معدلات الدخول باضطراد.

د- انتشار ظاهرة البطالة، السافرة والمقنّعة، نظراً إلى عجز الاقتصاد ضعيف الانتاجية، عن توفير فرص عمل كافية، ما يمنع من التوظيف الكامل للموراد البشرية المادية .

هـ - التبعية الاقتصادية للخارج : وهي من أهم مظاهر تخلف البلدان النامية، التي نشأت مع الإستعمار واستمرت بعده بإشكال مقنّعة. فقد عمدت الدول المستعمرة إلى تحويل فوائض الإنتاج من الدول المسيطرة عليها، والى الاستغلال الأضخم في التاريخ لخيراتها ومواردها، ولم تعدم الدول الكبرى الحيلة بعد استقلال مستعمراتها، إذ أرست أنظمة للعلاقات الاقتصادية والتبادل الدولي، جعلت من الدول المستضعفة محكومة مالياً ونقدياً واقتصادياً بسياسات الدول المستكبرة .

لقد مر الاهتمام الدولي بقضايا التخلف والتنمية بأربع مراحل :

المرحلة الأولى: مرحلة السيطرة المباشرة على الدول النامية (الاستعمار)حيث أهملت الدول الكبرى تماماً مصالح هذه البلدان واحتياجاتها في نفس الوقت الذي أوغلت فيه، بافتراسها ونهب ثرواتها.

المرحلة الثانية : وهي التي أعقبت موجة الاستقلال والتحرر أواسط القرن العشرين، واستمرت حتى أواسط الثمانينات .

خلال هذه المرحلة تعزز الفكر التنموي، الداعي إلى مزيد من الاهتمام بمشكلات ومطالب العالم الثالث، من ثمار ذلك ولادة العديد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، التي أشرفت على جهود تنمية البلدان النامية، وعقدت العديد من المؤتمرات التي ترعى الحوار بين الشمال والجنوب (أي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة) وقد ركزت جداول أعمالها على صياغة تفاهمات عالمية، تأخذ بحسبانها مصالح وتطلعات هذه الأخيرة .

سُجّل في هذه المرحلة أيضاً، ارتفاع كبير،في قيمة المساعدات والمعونات التي نالها العالم الثالث، في اطار برامج سخية للدعم، شاركت فيها الدول الغنية والمؤسسات الدولية.

بيد أن هذا التفهم الظاهر، لقضايا العالم الثالث، لا يتصل بتجديد الغرب لرؤاه الأخلاقية والسياسية، ولا ينبئ عن ولادة نظام عالمي مبني على العدالة والاعتراف المتبادل، وإنما يعود إلى الأسباب التالية:

- تهيئة العالم الثالث، ليمارس وظيفته باستمرار كسوق واسع لسلع وصادرات الدول المتقدمة وتأمين حد أدنى من الثبات والنمو يجعله قادراً على تسديد فاتورة مستورداته .
- المعالجة العاجلة لأزمة المديونية، التي امتدت آثارها المدمرة، إلى البنوك والمؤسسات المالية الغربية، عندما أعلنت الدول الأكثر مديونية في أميركا اللاتينية أواسط الثمانينات توقفها عن الدفع، مما هدد بالفعل سلامة النظام المالي الغربي .
- الحيلولة دون اجتذاب الكتلة الاشتراكية، لمزيد من الدول إلى معسكرها .

المرحلة الثالثة : بدأت أواخر الثمانينات ولا زالت مستمرة حتى اليوم، وتعتبر العولمة، إحدى اكبر ظواهر هذه المرحلة التي أنتجت نظاماً دولياً جديداً يقوم على المركزية الغربية المتشددة، وسيطرة شبه تامة للولايات المتحدة الأميركية، على زمام المبادرة السياسية والاقتصادية.

هذا النظام الدولي الجديد، أهمل إلى ابعد حد هواجس وطموحات الدول النامية، وحذف من قواميسه تقريباً مصطلح التنمية الاقتصادية، واحبط أهم الجهود الآيلة إلى محاربة التخلف والقضاء على الفقر فيما بقيت مبادرات رمزية صادرة عن بعض منظمات الأمم المتحدة المحدودة القدرات .

بالمقـــابل يركّـــز العالم الرأسمالي اليوم، على قضاياه الخاصة، وعلى توفير أسباب إضافية للســـيطرة، ولـــتمدد شـــركاته العملاقة، وقطاعاته الاقتصادية الضخمة، ولو على حساب الحد الأدنى الـــلازم لسد رمق شعوب بأكملها . ولعل أبرز الأمثلة، وأهمها، منظمة التجارة العالمية، التي انبثقت عن اتفاقية الغات، وتشكل اليوم الإطار الدولي الرسمي لتحرير التجارة، وضمان التدفق غير المراقب للسلع والخدمات عبر الحدود،

وعـــندما أُقرت سياسات هذه المنظمة، لم يؤخذ بعين الاعتبار إلا على نحو عابر، التفاوت الهائل في حـــركة الـــتجارة العالمية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، مما سيؤدي حُكماً الى زيادة المجموعة الأولى غنى والثانية فقراً .

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام